المحاسبة عن الأدوات المالية وتأثيراتها الضريبية – دراسة ميدانية

د. أحمد محمد عبد العزيز خليفة

القسم الأول : الإطار العام للبحث

مقدمة:

يتأرجح الفكر المحاسبى بين نموذجى التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم المحاسبى ، ويرجع ذلك فى الأساس إلى الخصائص الواجب توافرها فى المعلومات المحاسبية وخاصة الملاءمة والموثوقية. فمن زاوية الموثوقية نجد أن نموذج التكلفة التاريخية هو الأكثر تفضيلا نظرا لوجود مستندات تؤكده وبصفة خاصة فى الحالات التى لا توجد فيها سوق نشطة للأصول والإلتزامات التى يراد قياس قيمتها بالقيمة العادلة، بينما يعتبر نموذج القيمة العادلة أكثر ملاءمة فى ضوء الظروف الإقتصادية السائدة وقت تقديم المعلومات . وحيث أنه لا يمكن الإستغناء عن أيا من خاصيتى الملاءمة والموثوقية ظهرت بعض الأراء التى تحاول أن تقدم نموذج مختلط يجمع بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة(**د.طارق حماد ، ٢٠٠٢ ، ص ٥١٢**)

والملاحظ أن الجهات المهنية العالمية والمتمثلة فى لجنة معايير التقارير المالية الدولية IFRS ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB وغيرها من الهيئات المهنية قد أهتمت بنموذج القيمة العادلة من خلال تطبيقه على الأدوات المالية والاستثمار العقارى وغيرها من الأصول.

ويلاحظ أن مفهوم القيمة العادلة هو مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم القيمة السوقية ، حيث أن القيمة السوقية تتمثل فى السعر الذى يمكن الحصول عليه مقابل أصل (أو إلتزام) فى سوق نشط ، ويعرف السوق النشط بأنها السوق الذى يتوافر فيه جميع الشروط التالية(**Diana, W. Willis 2002 , p2**):

- لا يوجد علاقة ارتباط بين البائع والمشترى.
- أن يكون كلا هما لديه رغبة فى التعامل .
- يكونا على دراية أسعار السوق.

بينما تعرف معايير المحاسبة المصرية والدولية القيمة العادلة بأنها " المبلغ الذى يمكن أن يتبادل به أصل ما بين مشترى وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة فى إتمام الصفقة ، وعلى بينه من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة، وتتم الصفقة فى إطار متوازن" ، وتعرف الصفقة المتوازنة فى هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوى علاقة أو تبعية وتتم بين مشترى راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه(**د. طارق حماد ، ٢٠٠٣ ، ص ١١-١٢**).

١ - مشكلة البحث:

ترتب على تبنى بعض معايير المحاسبة مفهوم القيمة العادلة العديد من المعالجات المحاسبية لبنود معينة مثل الأدوات المالية ، ونظرا لأن قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ وتعديلاته قد أخذ بمعايير المحاسبة المصرية تطبيقا لنص المادة (١٧) ، الأمر الذى أدى إلى ظهور العديد من التساؤلات عند المحاسبة الضريبية للأدوات المالية التى يطبق عليها نموذج القيمة العادلة والتى تتمثل فى :

١- تساؤلات حول مفهوم القيمة العادلة من وجهه النظر الضريبية.
٢- تساؤلات حول المعالجة المحاسبية للأدوات المالية.
٣- تساؤلات حول المعالجة الضريبية للأدوات المالية.
٤- تساؤلات حول المعالجة الضريبية للأدوات المالية المشتقة.

٢ - أهداف البحث :

١/٢ التعرف على المعالجة المحاسبية للأدوات المالية الأساسية والمشكلات الضريبية المترتبة عليها.
٢/٢ التعرف على المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المشتقة والمشكلات الضريبية المترتبة عليها.
٣/٢ إجراء دراسة مقارنة مع بعض التشريعات الضريبية الأجنبية للتعرف على المعالجة الضريبية للأدوات المالية.
٤/٢ إجراء دراسة ميدانية للتعرف على آراء المستقصى منهم حول معالجة المشكلات الضريبية التى تنشأ عند تقييم الأدوات المالية.

٣- أهمية البحث :

انتهج قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فكرة ربط المحاسبة الضريبية بمعايير المحاسبة المصرية ، حتى يمكن تحقيق التقارب بين الربح الضريبى والربح المحاسبى ، مع إضافة نصوص فى قانون الضرائب تحدد المعالجة الضريبية لبنود معينة بما يخالف المعالجة المحاسبية.

ونظراً لأن التعديلات الأخيرة فى معايير المحاسبة المصرية والتى صدرت بموجب قرار وزارة الإستثمار رقم (٢٤٣) لسنه ٢٠٠٦ والتى يسرى تطبيقها من أول يناير ٢٠٠٧ قد سمحت فى كثير من المعايير بتطبيق القيمة العادلة ، الأمر الذى سوف يكون له تأثير على وعاء الضريبة وفقا لنص المادة (١٧) من قانون الضرائب.

والجدير بالذكر أن قانون الضرائب لم يتناول ضمن نصوصه المعالجة الضريبية للبنود التى يتم تقييمها وفقا لنموذج القيمة العادلة ، الأمر الذى ترتب عليه تضارب فى التطبيق العملى لدى المأموريات ، بالإضافة إلى إختلاف التفسير حسب خبرة وكفاءة ورؤية رجال الضرائب داخل المأمورية الواحدة ، ونتيجة لذلك قامت الإدارة الضريبية بإصدار بعض التعليمات التنفيذية بالإضافة إلى صدور بعض القرارات الوزارية للحد من هذا الجدل ، ولكن هل يمكن لتعليمات أو قرارت وزارية أن تخالف القانون ؟ والذى ينص على أن وعاء الضريبة يحدد على أساس صافى الربح الناتج من قائمة الدخل المعده وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

٤- فروضا البحث:

يقوم البحث على إختبار الفرضيين الآتيين:

الفرض الأول: "لا يترتب على تقييم الأدوات المالية الأساسية مشكلات عند تحديد صافى الربح الخاضع للضريبة".

الفرض الثانى: "لا يترتب على تقييم المشتقات المالية مشكلات عند تحديد صافى الربح الخاضع للضريبة".

٥- حدود البحث :

تقتصر الدراسة على :

١/٥ يتناول البحث المشكلات الضريبية للمحاسبة عن القيمة العادلة للأدوات المالية الأساسية والمشتقة، لذلك يخرج عن نطاق البحث المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة و الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والأصول البيولوجية والمطلوبات التأمينية.

٢/٥ يتناول البحث المحاسبة عن القيمة العادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية والمعيار المحاسبى المصرى والمشكلات الضريبية المترتبة عليها لذلك يخرج عن نطاق البحث المشكلات الضريبية للمحاسبة عن القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية والبريطانية.

٣/٥ يتناول البحث المشكلات الضريبية من زاوية ضريبة الدخل فقط ، لذلك يخرج عن نطاق البحث الضريبة على القيمة المضافة.

٦- محتويات البحث :

تنقسم محتويات البحث إلى :

القسم الأول : الإطار العام للبحث .

القسم الثانى : المشكلات الضريبية التى تنشأ نتيجة تقييم الادوات المالية الأساسية بالقيمة العادلة ومقترحات علاجها.

القسم الثالث : المشكلات الضريبية التى تنشأ نتيجة تقييم الادوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة ومقترحات علاجها.

القسم الرابع : الدراسة الميدانية

النتائج والتوصيات.

القسم الثانى
المشكلات الضريبية التى تنشأ نتيجة تقييم الادوات المالية الأساسية بالقيمة العادلة ومقترحات علاجها

مقدمة:

تناولت التعديلات الأخيرة فى معايير المحاسبة المصرية والتى صدرت بقرار وزير الإستثمار رقم (٢٤٣) لسنه ٢٠٠٦ إلغاء المعيار المحاسبى رقم (١٦) الإستثمارات وحل محله المعيار المحاسبى رقم (٢٦) الأدوات المالية – الإعتراف والقياس ، إلى جانب صدور معيار التقارير المالية الدولية رقم (٩).

وقد أخذت معايير الإدوات المالية بنموذج القيمة العادلة ، الأمر الذى ترتب عليه تلافى بعض المشكلات المحاسبية الناتجة عن إستخدام نموذج التكلفة التاريخية . ولكن على الرغم من المزايا التى يحققها إتباع نموذج القيمة العادلة فى تقييم الإستثمارات محاسبيا ظهرت العديد من التساؤلات حول المعالجة الضريبية التى يمكن أن تتبع عند المحاسبة عن هذه الإستثمارات ضريبيا . حيث أن الأخذ بالقيمة العادلة يترتب عليه ظهور فروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية .

١- مفهوم القيمة العادلة من وجهة النظر الضريبية:

أهتمت التشريعات الضريبية بمفهوم القيمة العادلة من خلال إعطاء الإدارة الضريبية سلطة واسعة لفحص العمليات التجارية التى تتم بين الأطراف المرتبطة والتأكد من أنها تمت بأسعار غير متحيزة ، ويعتبر التشريع الضريبى الأمريكى أول التشريعات التى تناول هذا الموضوع من خلال المادة (٤٨٢) التى تتطلب ضرورة إتباع أساليب معينة للتأكد من أن أسعار التبادل بين الأطراف ذوى العلاقة أسعار محايدة ومن أهم هذه الأساليب هو أسلوب سعر البيع الحر المقارن**(د.محمد عبد العزيز ، ٢٠١٥ ، ص ٨٢).**

وقد أنتهج التشريع الضريبى المصرى نفس الأسلوب لتحديد السعر المحايد ، من خلال تحديد سعر السلعة أو الخدمة بين الأطراف المرتبطة على أساس سعر السلعة أو الخدمة التى تمت بين أطراف غير مرتبطة ، وهذا يتطلب أن يكون هناك سوق نشط يتضمن سلع أو خدمات مماثلة.

وبالتطبيق على الأدوات المالية نجد أن لها سوق نشط وهى البورصة يتم تداول الأوراق المالية خلالها وأسعارها معلنة يوميا ، لذلك تعتبر القيمة العادلة هى قيمة هذه الأوراق المالية المعلنة فى نهاية الفترة المالية.

٢- الأدوات المالية:

١/٢ تبويب الأدوات المالية وفقا لمعيار التقارير المالية رقم (٩) **(اتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٦ ، ص ٢):**

تصنف الأصول المالية إلى ما يلي :

- اصول مالية تقاس بالقيمة العادلة.
- اصول مالية تقاس بالتكلفة المستهلكة.

٢/٢ المعالجة المحاسبية

يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وتظهر فى قائمة الدخل ، باستثناء الاستثمارات في أدوات الملكية والتي تختار المنشأة قياس التغير في قيمتها العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٣- الإختلافات بين معيار المحاسبة الدولى (٣٩) والمصرى (٢٦) والمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (٩) (المجمع الدولى العربى للمحاسبين القانونيين ، ٢٠١٨ ، صلاح على أحمد ، ٢٠١٧):

بيان	معيار المحاسبة الدولي (٣٩) ومعيار المحاسبة المصرى (٢٦)	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٩)
١-التصنيف والقياس	يتطلب المعيار تصنيف الأصول المالية ضمن واحدة من أربع فئات، لكل منها معايير تصنيف ومتطلبات قياس مختلفة خاصة بها. تجمع معايير التصنيف بين طبيعة الأداة وطريقة استخدامها ونية الادارة. ويتضمن المعيار 'قواعد' تجبر المنشأة على إعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لجميع الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إذا تم بيع جزء غير بسيط منها قبل تاريخ استحقاقها.	تصنف الأصول المالية ضمن فئتي قياس. ويستند التصنيف الى الطريقة التي يتم فيها ادارة الأداة (نموذج عمل المنشأة) بالإضافة الى شروط التدفق النقدي التعاقدي المتعلقة بها. وتحدد الفئة التي يتم تصنيف الاصول ضمنها فيما اذا كان يتم قياسها بصورة مستمرة بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة.
٢-خسارة الانخفاض فى القيمة	يتطلب المعيار : تقييم خسارة انخفاض قيمة الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقييم خسارة انخفاض قيمة فئتي الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة من خلال عدة نماذج مختلفة لتقييم خسارة الانخفاض.	نتيجة لنموذج التصنيف الجديد: - الأصول المالية الوحيدة التي تخضع لخسارة الانخفاض هي الأدوات المقاسة بالتكلفة المستهلكة. - يمكن استرجاع جميع خسائر انخفاض في القيمة.
٣- المشتقات الضمنية	يشتمل العقد المركب (وهو عقد اساسي غير مشتق يشتمل على مشتقة ضمنية) على متطلبات مختلفة. حيث يتم قياس العقود المركبة بعده طرق: ١- البعض بالقيمة العادلة من خلال	ينطبق هذا المعيار على العقد المختلط اذا كان العقد الاساسي اصل مالي: أ- لا يتم فصل العقد المختلط عندما يكون العقد الأساسي عبارة عن أصل مالي.

	الربح أو الخسارة. ٢- فصل البعض الى جزأين، يقاس احدهما (المشتقة الضمنية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ويتم قياس الجزء الآخر (عقد أساسي غير مشتق) بالتكلفة المستهلكة أو كعقد تنفيذي باستخدام محاسبة الاستحقاق ٣- فئة ثالثة يتم المحاسبة عنها اما كعقد واحد أو على أساس التقسيم الى جزأين، وفقا لاختيار الإدارة.	ب-يتم تصنيف هذه العقود بمجملها وفقا لمعايير تصنيف الاصول المالية الاخرى. لا يوجد أي تغيير في طريقة المحاسبة عن العقود المختلطة إذا كان العقد الأساسي عبارة عن التزام مالي أو بند غير مالي.
٤- القيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر	لا يشمل المعيار عرض بديل للاستثمارات الاستراتيجية في أدوات الملكية	يتوفر عرض بديل للاستثمارات الاستراتيجية في ادوات الملكية. عند الاعتراف الاولي تستطيع المنشأة، في حال تحقيق الشروط قيد التغير في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عرض توزيعات الأرباح المحصلة من هذه الاستثمارات في قائمة الدخل. لا يسمح بتدوير الارباح والخسائر بين قائمة الدخل وبين الدخل الشامل الاخر لهذه الاستثمارات.
٥- الإستثناء المتعلق بقياس الاستثمارات في أدوات الملكية التي ليس لها سعر سوق بالتكلفة	يتضمن المعيار استثناءً من قواعد القياس فيما يخص أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوق (والمشتقات المرتبطة بها) والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. ويتم قياس هذه الأصول المالية بالتكلفة.	يجب ان يتم قياس جميع الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة.

٤- المشكلات الضريبية الناتجة عن تقييم الادوات المالية بالقيمة العادلة:

١/٤ المعالجة المحاسبية للأدوات المالية بغرض المتاجرة (د. محمد عبد العزيز ، ٢٠١٦ ، ص ٣٠١) :

يعتبر الأصل المالى محتفظا به لغرض المتاجرة إذا :

(١) تم اقتناؤه أو نشأ بصفة أساسية لغرض البيع أو إعادة الشراء فى مدى زمنى قصير.

أو (٢) جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً ويوجد دليل على وجود معاملات فعلية حديثة تؤيد الحصول على أرباح قصيرة الأجل .

أو (٣) مشتقات مالية (فيما عدا المشتقات المالية التى تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة).

يتم تقييم الادوات المالية بغرض المتاجرة على أساس القيمة العادلة ويتم إدراج كل الأرباح أوالخسائر الناشئة عن تغيرات القيمة العادلة فى قائمة الدخل ، وتشمل الأرباح والخسائر كل من :

- الأرباح أوالخسائر المحققة بالفعل والناتجة من التصرف فى الأصول المالية بغرض المتاجرة.
- الأرباح أوالخسائر غير المحققة (الخاصة بالأوراق المالية التى لم تباع بعد) والتى تنشأ من حدوث تغيرات فى القيمة العادلة للأصول المالية بغرض المتاجرة بين تاريخى إعداد القوائم المالية.

٢/٤ المعالجة الضريبية للأدوات المالية بغرض المتاجرة :

١/٢/٤ القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥

- ينص البند (٣) من المادة (٣١) من القانون على "إعفاء أرباح التصرف فى استثمارات الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل أو ترحيلها لسنوات تالية" **(المادة (٣١) والمادة (٥٠) ،قانون الضرائب على الدخل).**

وبمفهوم المخالفة تخضع أرباح التصرف فى استثمارات الأوراق المالية غير المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل.

- لم يأتى نص صريح فى قانون الضرائب يوضح المعالجة الضريبية للأرباح أوالخسائر الناتجة عن تقييم استثمارات الأوراق المالية وفقا للقيمة العادلة فى نهاية السنة المالية. الأمر الذى يتطلب تطبيق نص المادة (١٧) من قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنه ٢٠٠٥ والتى تحدد وعاء الضريبة على أساس صافى الربح المستخرج من قائمة الدخل المعدة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية، وبالتالى سوف يتم إخضاع الأرباح الناتجة عن تقييم الإستثمارات بالقيمة العادلة مع السماح بخصم خسائر التقييم.

لذلك فإن الأرباح غير المحققة والناتجة من تقييم الإستثمارات فى الأوراق المالية بالقيمة العادلة سوف تخضع للضريبة، فى حين يتم إعفاء الأرباح الفعلية المحققة من بيع الإستثمارات فى الأوراق المالية.

فإذا قامت شركة بشراء أوراق مالية بتكلفة معينة وفى نهاية السنة قامت بتقييمها بالقيمة العادلة فإن الفرق بين القيمة العادلة وتكلفة الأوراق المالية إذا كان ربحاً سوف يخضع للضريبة ، وتصبح فى هذه الحالة قيمة الأوراق التى تظهر فى قائمة المركز المالى هى القيمة الجديدة المحددة عل أساس القيمة العادلة .

وفى حالة بيع هذه الأوراق فى أى تاريخ لاحق تحدد أرباح أو خسائر البيع محاسبيا من خلال مقارنة ثمن البيع بقيمة الأوراق الظاهرة بقائمة المركز المالى ويرحل الفرق إلى قائمة الدخل . وحيث أن نص المادة (٣١) والمادة (٥٠) من قانون الضرائب تعفى ناتج التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية ، ففى هذه الحالة يحسب الربح أو الخسارة الضريبية بالفرق بين ثمن بيع هذه الأوراق والتكلفة الأصلية لإقتنائها (بصرف النظر عن قيمتها بعد التقييم الواردة فى قائمة المركز المالى)، ويتم خصم ربح التصرف فى هذه الأوراق من وعاء الضريبة وفى حالة حدوث خسارة من التصرف فى هذه الأوراق تضاف هذه الخسارة إلى الوعاء الضريبى.

بناءً على ذلك ، يرى الباحث أن الشركات يمكنها تلافى هذا الوضع على النحو التالى:

أ- إذا كانت القيمة العادلة للأوراق المالية أكبر من القيمة الدفترية مما يعنى تحقيق أرباح ، سوف تلجأ الشركة فى هذه الحالة ببيع هذه الأوراق وبالتالى تعفى من الخضوع للضريبة.

ب- إذا كانت القيمة العادلة للأوراق المالية أقل من القيمة الدفترية مما يعنى تحقيق خسارة ، سوف تلجأ الشركة فى هذه الحالة إلى الإحتفاظ بهذه الأوراق حتى يمكنها خصم هذه الخسارة من الوعاء الضريبى.

الأمر الذى يتطلب تدخل تشريعى لتحقيق المساوة فى المعاملة الضريبية بين الأرباح الناتجة عن التصرف فى استثمارات الأوراق المالية والأرباح الناتجة عن تقييمها فى نهاية العام بالقيمة العادلة سواء بالإعفاء أو بالخضوع.

٢/٢/٤ القرار بالقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤(د. سعيد عبد المنعم ، ٢٠١٤):

صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والذى جاء من بنوده:

أ- إلغاء البند (٣) من المادة (٣١) من قانون ضريبة الدخل ويحل محله:

- سريان الضريبة على الأرباح الناتجة عن الاستثمار فى الأوراق المالية أو التصرف فيها .

- مع السماح بخصم الخسائر الرأسمالية المحققة نتيجة التصرف فى الأوراق المالية فى حدود الأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف فى أوراق مالية خلال السنة ذاتها، وفى حالة زيادة الخسائر الرأسمالية المحققة وفقا لأحكام الفقرة السابقة عن الأرباح الرأسمالية المحققة خلال السنة الضريبية يسمح بترحيل الزيادة فى الخسائر من الأرباح المحققة نتيجة التصرف فى الأوراق المالية فى السنوات التالية وبحد أقصى ثلاث سنوات.
- تسرى الضريبة سواء كانت الأوراق المالية مقيدة بالبورصة أو غير مقيدة بالبورصة.
- تسرى الضريبة على تلك الأرباح سواء تحققت فى مصر أو فى الخارج.

ب- إلغاء البند (٤) من المادة (٣١) من قانون ضريبة الدخل ويحل محله:
- فرض ضريبة على توزيعات الأرباح عن الأسهم والحصص.
- خصم ما يؤدى من الضريبة المفروضة على توزيعات الأرباح من وعاء الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى وذلك لتجنب الإزدواج الضريبى.

جـ- إلغاء البند (٨) من المادة (٥٠) من قانون ضريبة الدخل ويحل محله:
- سريان الضريبة على الأرباح الناتجة عن الاستثمار فى الأوراق المالية التى يحققها الأشخاص الإعتبارية.
- سريان الضريبة على توزيعات الأرباح التى يحصل عليها الأشخاص الإعتبارية.
- فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة.
- إضافة المادة (٣) من القرار بالقانون سالف الذكر والتى تنص على " يشمل الدخل المحقق من مصدر فى مصر ما يلى:
  بند (ل) الأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية، وكذلك الأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف فى الأوراق المالية للشركات المصرية المقيمة غير المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية، سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة فى الخارج"

د- أخضاع الأرباح الناتجة عن الأوراق المالية للضريبة التى كانت أحد عناصر أصول المنشأة، سواء كانت الأرباح المحققة من هذه الأوراق المالية محققة فى مصر أو فى الخارج ، بشرط أن تكون مصر مركزا للنشاط التجارى والصناعى لهذه المنشأة .

وبذلك يخضع للضريبة:
- الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تعامل المنشاة فى الأوراق المالية والمحققة فى مصر للضريبة .
- الأرباح الرأسمالية المحققة فى الخارج متى كانت مصر مركزا لنشاط المنشأة.

- الأرباح الناتجة عن الاستثمار فى الأوراق المالية فى الخارج والتى يحصل عليها الشخص الطبيعى المقيم فى مصر ، وذلك على كامل قيمة هذه الأرباح دون حد الأعفاء وبالأسعار العادية المنصوص عليها بالمادة (٨) من قانون ضريبة الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

يرى الباحث أن فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية يؤدى إلى :

- إذا كانت الأوراق المالية مقيدة بالبورصة سوف يؤدى هذا إلى التأثير على التعاملات فى البورصة .
- إذا كانت الأوراق المالية فى الخارج سوف لا يقوم الممول بتسجيل معاملاته فى الأوراق المالية فى الخارج فى إقراره الضريبى خصوصا إذا تم حفظ هذه الأوراق لدى أمين حفظ أجنبى غير مرتبط بإتفاقية تبادل المعلومات مع الحكومة المصرية.
- لذلك يرى الباحث انه يمكن الحصول على تعاملات المصريين بالخارج إذا تمت من خلال البنوك فى مصر.
- يقترح الباحث إصدار قانون يشبه قانون (فاتيكا) الأمريكى والذى يخاطب البنوك على مستوى العالم بموافاة الدولة بتعاملات مواطنيهم فى تلك الدول.
- يرى الباحث أن التعديلات الأخيرة على قانون غسيل الأموال يمكن أن يساعد الإدارة الضريبية ، حيث الزم شركات الصرافة والاستثمار العقارى وشركات القطاع الخاص والتى تقدم خدمات للمواطنين بقيم تجاوز عشرة ألاف جنية بالحصول على مستند عن كيفية حصولهم على هذه الأموال ، مع تقديم تلك المستندات إلى مسئولى الضرائب.

٣/٢/٤ القرار بالقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ (قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥):

- تعديل أحكام الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة ، مع إيقاف العمل بما ورد بشأنها فى القرار بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ وذلك لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧.
- سريان الضريبة على توزيعات الأرباح التى يحصل عليها الأشخاص الإعتبارية.
- إستبعاد توزيعات الأرباح التى تحصل عليها الأشخاص الإعتبارية المقيمة من أشخاص إعتبارية مقيمة أخرى وما يقابلها من تكلفة من وعاء الضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية .

٥- المشكلات الضريبية الناتجة عن تقييم الادوات المالية المتاحة للبيع:

تعرف الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بأنها تلك الأصول المالية التى لا تكون مصنفة على أنها بغرض المتاجرة أو محتفظ بها حتى موعد الإستحقاق، كما تشمل فئة الأصول المتاحة للبيع كل الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية فيما عدا تلك المصنفة على أنها بغرض المتاجرة .

١/٥ المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المتاحة للبيع(د. محمد عبد العزيز ، ٢٠١٦ ، ص ٣٠٤):

يتم تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة ، ويتم إدراج الأرباح أوالخسائر الناشئة عن تغيرات القيمة العادلة فى القوائم المالية على النحو التالى:

أ- الأرباح أوالخسائر المحققة بالفعل والناتجة من التصرف فى الأصول المالية المتاحة للبيع يتم إدراجها فى قائمة الدخل.

ب- الأرباح غير المحققة (الخاصة بالأوراق المالية التى لم تباع بعد) والتى تنشأ من حدوث تغيرات فى القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع بين تارخى إعداد القوائم المالية يتم إدراجها كمكون منفصل ضمن حقوق الملكية ببند فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع.

جـ- في حالة حدوث تدهور في قيمة هذه الأوراق يتم تخفيض قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بقيمة هذا التدهور وتحويل الرصيد المتراكم ضمن بند حقوق الملكية ليدرج بقائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الاستثمار من الدفاتر.

د- في حالة حدوث زيادة تالية في القيمة العادلة لاستثمار سبق تحميل خسائره علي قائمة الدخل فإنه يتم الاعتراف بهذه الأرباح بقائمة الدخل وذلك في حدود المبالغ السابق الاعتراف بها كخسائر، وأي زيادة تنشأ بعد ذلك يتم إدراجها بحقوق الملكية ، في حين لا يتم الاعتراف باى زيادة تالية في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل.

هـ- عند إلغاء الأصل المالى المتاح للبيع من الدفاتر أو عند التصرف فيه أو عندما يتعرض الأصل لأنخفاض قيمته ، يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن حقوق الملكية سابقاً إلى قائمة الدخل.

٢/٥ المعالجة الضريبية للأدوات المالية المتاحة للبيع(د. محمد عبد العزيز ، ٢٠١٦ ، ص ٣٠٤):

وفى هذه الحالة يثار العديد من التساؤلات حول:

١/٢/٥ يتم تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة ، بينما تنص المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل على تقييم الاستثمارات المالية طويلة الأجل (والتى تصنف منها المتاح للبيع) على أساس طريقة التكلفة.

ويرى الباحث أن نص المادة (٧٠) سالف الذكر يعتبر مخالف لقانون الضرائب على الدخل والذى أخذ بما جاء فى معايير المحاسبة المصرية ، وحيث أن اللائحة تفسر ولا يمكن أن تضيف أو تغير فى نصوص القانون، لذلك تتم المعالجة طبقا للقيمة العادلة. الأمر الذى ترتب عليه إلغاء هذه المادة الموجودة باللائحة التنفيذية.

٢/٢/٥ تقييم الاستثمارات المالية التى لم تباع بعد بالقيمة العادلة وإدراج أرباح التقييم فى حقوق الملكية ، هل تؤثر هذه الأرباح فى وعاء الضريبة؟

حيث ينص قانون الضرائب على أن وعاء الضريبة يحدد على أساس صافى الربح المستخرج من قائمة الدخل وحيث أن هذه الفروق لم تدرج فى قائمة الدخل وبالتالى فإنها لن تؤثر على الوعاء الخاضع للضريبة.
ولكن نجد أن الإدارة الضريبية قد إضافة إلى صافى الربح المحاسبى بالإقرار الضريبى المبالغ التى لم تدرج بقائمة الدخل وتم ترحيلها مباشرة إلى حقوق الملكية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وبهذا الوضع سوف تؤثر على الوعاء الخاضع للضريبة.

ويرى الباحث أن الفروق الناتجة عن تقييم الاستثمارات المالية التى لم تباع بعد بالقيمة العادلة لا يجب أن تؤثر على وعاء الضريبة لأنها فروق غير محققة ، ونظرا لأن المعيار ينص على إدراجها ضمن حقوق الملكية بالتالى لم تؤثر فى صافى الربح الظاهر بقائمة الدخل والذى يحدد على أساسه وعاء الضريبة ، أما ما ورد بالإقرار الضريبى ففى رأى الباحث أنه غير ملزم لآنه يعتبر مخالف لنص قانون الضرائب (مادة ١٧).

٣/٢/٥ عند حدوث إضمحلال فى قيمة هذه الاستثمارات فيما بعد يتم تحميل قيمة الإنخفاض على قائمة الدخل (أى يتم ترحيله من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل)، وبالتالى سوف يؤثر هذا الإضمحلال على صافى الربح المحاسبى (طبقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم ٣١ إضمحلال قيمة الأصول) والذى يؤثر فى وعاء الضريبة من خلال إعتبار الإضمحلال فى القيمة من التكاليف واجبة الخصم ضريبيا.

يفهم من ذلك ، أن أرباح تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع لم تدخل على قائمة الدخل ولم تؤثر على الوعاء الضريبى ، فى حين أن خسارة التقييم تدرج ضمن قائمة الدخل وبالتالى سوف تؤثر على الوعاء الضريبى.

٤/٢/٥ في حالة حدوث زيادة تالية في القيمة العادلة لاستثمار سبق تحميل خسائره علي قائمة الدخل فإنه يتم الاعتراف بهذه الأرباح بقائمة الدخل وبالتالى سوف تخضع للضريبة ، لذلك سوف تفضل الشركة فى هذه الحالة بيع هذه الإستثمارات (خصوصا إذا كانت مقيدة بالبورصة) حتى يتم إعفاء هذه الأرباح من الخضوع للضريبة.

٥/٢/٥ فى حالة بيع هذه الأوراق هل الربح أو الخسارة الناتجة يؤثر فى وعاء الضريبة ؟ بالرجوع إلى نص المادة (٣١) والمادة (٥٠) من قانون الضرائب فإن أرباح أو خسائر بيع الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية لا تؤثر على وعاء الضريبة ، وبالتالى فإن المشكلة تظهر فيما يتعلق بأرباح أو خسائر بيع الأوراق المالية غير المقيدة فى سوق الأوراق المالية حيث يجب أن تؤثر فى الوعاء الضريبى .

يرى الباحث أن ما يخضع للضريبة هو الفرق بين القيمة العادلة وتكلفة إقتناء هذه الأوراق لأن التغيرات السابقة فى قيمة الأوراق المالية قد حملت على حقوق الملكية ولم تدخل قائمة الدخل.

القسم الثالث
المشكلات الضريبية الناتجة عن
تقييم الادوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة

تعرف الأدوات المالية المشتقة بأنها أدوات مالية مستحدثة تشتق قيمتها من قيمة أصل ما أو إلتزام معين أو مؤشرات محددة مقدما ، وذلك وفقا للعلاقة التعاقدية بين الطرفين وبشروط معينة قد تكون نمطية أو تفاوضية ، توضح كافة التعاملات بين الطرفين حتى تنفيذ العقد أو إنهائه . وتتمثل المشتقات المالية فى (**د. هشام حسن عواد ، ص٦٠١-٦٠٢**):

١/٣ العقود الأجلة :

وهى عبارة عن عقود يتم إبرامها فى تاريخ معين ولكن سوف تنفذ فى تاريخ لاحق ، وذلك للتغلب على مشكلة تقلبات أسعار الأوراق المالية أو أسعار العملة ، حتى تستطيع الشركة الحصول على الأصل المالى فى التوقيت المستقبلى بالسعر المناسب.

٢/٣ العقود المستقبلية :

وهى عبارة عن عقود نمطية يلتزم بمقتضاها طرفين بإجراء تبادل فى تاريخ محدد فى المستقبل وبسعر يتم الأتفاق عليه عند التعاقد.

ويرجع السبب فى ظهور العقود المستقبلية هو تلافى أوجه النقص والقصور فى العقود الأجلة وذلك من خلال الإتجاة نحو تنميط شروط التعاقد ، وبالتالى تكون هناك إمكانية كبيرة لتداول هذه العقود فى سوق الوراق المالية مما يؤدى إلى تعرضها لدرجة منخفضة من مخاطر السيولة والإئتمان.

٣/٣ عقود المقايضة :

وهى عبارة عن عقود يلتزم بمقتضاها طرفين بمبادلة أصل معين مقابل أصل آخر خلال فترة زمنية محددة وفقا لشروط ينص عليها فى عقد المقايضة ، ويمكن أن تتم عملية المقايضة بين طرفى العقد أو من خلال طرف ثالث.

٤/٣ عقود الإختيار :

وهى عبارة عن عقود تعطى لأحد طرفيها (صاحب الحق) الحرية فى شراء أو بيع أصل ما أو ورقة مالية خلال فترة زمنية محددة (الإختيار الأمريكى) أو فى تاريخ محدد (الإختيار الأوروبى) وذلك بسعر محدد مقدما.

ويتم إثبات هذه التعاقدات بالتكلفة ويعاد قياسها فى تواريخ القوائم المالية اللاحقة بالقيمة العادلة ،وتتمثل القيمة العادلة للمشتقات المالية فى عملية إعادة تقييم هذه الأدوات بسعر السوق أو بأى طرق أخرى مقبولة للتسعير.

وتتم المعالجة المحاسبية للتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية على النحو التالى:

- تدرج قيمة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المخصصة لأغراض المتاجرة ضمن قائمة الدخل.
- أما بالنسبة للمشتقات المالية المخصصة لأغراض التغطية فيتم المحاسبة عنها طبقاً لسياسات الشركة بشان إدارة المخاطر ولأغراض المعالجة

المحاسبية تصنف هذه العمليات إلى نوعين:(**www.aib.com.eg/Clarifacation.html**) :

أ- مشتقات لتغطية القيمة العادلة (Fair Value Hedge)

يقصد بتغطية مخاطر القيمة العادلة تغطية مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصول والإلتزمات الوارده في قائمة المركز المالى.

ويتم الاعتراف بكل من التغير في القيمة العادلة لهذه المشتقات والتغير في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المطلوب تغطية مخاطر التغير في قيمته العادلة ضمن قائمة الدخل.

ب- مشتقات لتغطية التدفقات النقدية (Cash Flow Hedge)

يقصد بتغطية مخاطر التدفقات النقدية تغطية التغيرات في التدفقات النقدية ذات الصلة بالأصول والإلتزامات المغطاة او الالتزامات المؤكدة او العمليات المتوقعة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة لمشتقات تغطية التدفقات النقدية التى ثبت فعاليتها مباشرة ضمن حقوق الملكية بينما يتم الاعتراف بالجزء غير الفعال فورا بقائمة الدخل.

وفى تاريخ استحقاق تلك المشتقات يتم تسوية الفروق الناتجة عن تصفية العملية وكذلك تسوية ما سبق إدراجه بحقوق الملكية فى قائمة الدخل. ويعتبر علاقة التغطية فعالة إذا ما كان متوقعا منذ بداية وطوال مدة العقد أن يتم مقابلة التغيرات فى القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة المغطاة بصورة شبه كاملة بالتغيرات فى القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة المستخدمة فى التغطية.

وبناءً على ذلك ، يدرج ضمن قائمة الدخل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المخصصة لأغراض المتاجرة بالإضافة إلى الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لمشتقات تغطية مخاطر القيمة العادلة مما يؤثر على الوعاء الخاضع للضريبة. بينما يدرج ضمن حقوق الملكية الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لمشتقات تغطية مخاطرالتدفقات النقدية وبالتالى لن تؤثر على الوعاء الخاضع للضريبة لعدم إدراجها فى قائمة الدخل.

ويرى الباحث أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية تعتبر أرباح أو خسائر غير محققة يجب ألا تخضع للضريبة ، ولكن نظرا لإدراجها ضمن قائمة الدخل سوف تخضع للضريبة وفقا لنص المادة (١٧) من قانون الضرائب. كما يرى الباحث عدم إخضاع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لمشتقات تغطية مخاطرالتدفقات النقدية بإعتبارها أرباح أو خسائر غير محققة ، ونظرا لأنها لم تدرج بقائمة الدخل وفقا لمعايير المحاسبة وبالتالى سوف لا تؤثر على الوعاء الخاضع للضريبة وفقا لنص قانون الضرائب والذى أخذ بما جاء فى معايير المحاسبة المصرية ، فى حين ورد بالإقرار الضريبى تعديل لصافى الربح المحاسبى بالمبالغ التى لم تدرج بقائمة الدخل وتم ترحيلها مباشرة إلى حقوق الملكية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية. ولكن هل يمكن للإقرار الضريبى أن يخالف نص القانون؟

القسم الرابع
الدراسة الميدانية

مقدمة :

تناولت الدراسة النظرية في القسمين الثانى والثالث من البحث تأصيلاً علمياً لجوانب الفرض النظرى ، بينما يتناول هذا القسم الجانب العملى والذي يتجه إلى جمع الدليل الذي قد يؤيد أو يعارض وجهة النظر التي تم تكوينها، ويعتمد الجانب العملي في هذا القسم على أسلوب الدراسة الميدانية من خلال إعداد استمارة استقصاء مكونة من مجموعة أسئلة توجه إلى عينة من مجتمع البحث ممن تتعامل مع الواقع الفعلي لمشكلة البحث بهدف التعرف على آراء عينة الدراسة وتقييمها للمشكلات الضريبية للمحاسبة عن القيمة العادلة .

١- مجتمع الدراسة :

ويتمثل مجتمع الدراسة فى ثلاث مجموعات هى :

١/١ المجموعة الأولى : تتكون من مجموعة مديرى ومراجعى الفحص بمركز كبار ومتوسطى الممولين بمصلحة الضرائب المصرية.

٢/١ المجموعة الثانية : تتكون من مجموعة مراقبى حسابات الشركات المساهمة.

٣/١المحموعة الثالثة :تتكون من مجموعة من أساتذة الجامعات المصرية والمهتمين بالشئون الضريبية.

٢- عينة الدراسة :

١/٢ حجم العينة:

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة حيث أن حجم كل طبقة غير معروف بالتالى لا يمكن استخدام المعاينة العشوائية الطبقية، وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة مكونة من ١٦٠ مفردة ، وبلغ عدد الاستمارات التي تم استلامها ١٣٦ إستمارة بنسبة استجابة ٨٥% ، ولقد تم استبعاد عدد ٥ استمارات لعدم استيفاء بيانات الاستبيان أو عدم جدية الإجابات ، لذلك تصبح الإستمارات الصحيحة ١٣١ إستمارة.

٢/٢ توصيف العينة :

يوضح الجدول رقم (١) توزيع عينة البحث حسب الوظيفة حيث يتضح من تحليل الجدول أن نسبة ٥٥% من إجمالى عينة البحث يشغلون وظيفة مراقب حسابات (٧٢ استمارة) ، ونسبة ٣٦,٦% يشغلون وظيفة مدير ومراجع فحص (٤٨ استمارة) ، ونسبة ٨,٤% من أساتذة الجامعات والمهتمين بشئون الضرائب (١١ استمارة).

جدول رقم (١) يوضح توزيع عينة البحث حسب فئات الدراسة

فئة الدراسة	عدد	%
أعضاء هيئة التدريس	١١	٨,٤
مراقبو الحسابات	٧٢	٥٥,٠
رجال الضرائب	٤٨	٣٦,٦
الإجمالى	١٣١	١٠٠

٤- تصميم قائمة الاستقصاء :

تم تصميم قائمة استقصاء تتفق مع أغراض البحث وتساعد على اختبار فروض الدراسة وقد اشتملت قائمة الاستقصاء على ثلاثة أقسام :

- القسم الأول : يتناول المشكلات الضريبية التى يمكن أن تنشأ نتيجة إستخدام نموذج القيمة العادلة فى تقييم الادوات المالية الأساسية والاستفسار عن المقترحات لعلاج هذه المشكلات . ويشتمل على الأسئلة من الأول إلى الخامس من أسئلة قائمة الاستقصاء ، ويتعلق باختبار الفرض الأول .
- القسم الثانى : يتناول المشكلات الضريبية التى يمكن أن تنشأ نتيجة إستخدام نموذج القيمة العادلة فى تقييم الادوات المالية المشتقة والاستفسار عن المقترحات لعلاج هذه المشكلات . ويشتمل على الأسئلة من السادس إلى العاشر من أسئلة قائمة الاستقصاء ، ويتعلق باختبار الفرض الثانى .

٥- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

استخدم الباحث فى التحليل الإحصائى الأساليب الإحصائية التالية :

١/٥ الإحصاء الوصفى ويشتمل على :

١/١/٥التكرارات والنسب المئوية : حيث يبين هذا الأسلوب أعداد استجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الاستقصاء ، والأوزان النسبية لكل استجابة.

٢/١/٥المتوسط والانحراف المعياري : لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت.

٢/٥ الإحصاء الاستدلالى ويشتمل على :

١/٢/٥ اختبار ت (T Test) ، وذلك لاختبار فروض الدراسة : حيث تم اختبار مدى مساواة متوسط إجابات عينة البحث بالقيمة المحايدة أو المتوسطة ٣ ، وتم صياغة الفرض العدمى والبديل كالتالى :

الفرض العدمى H0: متوسط الإجابات = القيمة ٣ .

الفرض البديل H1: متوسط الإجابات ≠ القيمة ٣ .

وتكون قاعدة الحكم بناءً على مستوى المعنوية المحسوب (Sig) أو الـ (P-value) فإذا كانت أكبر من أو تساوى ٠,٠٥ فإننا نقبل الفرض العدمى ، وإذا قلت عن ٠,٠٥ فإننا نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل .

فإذا تم قبول الفرض العدمى فإن هذا يعنى أن متوسط الإجابات لا يختلف معنوياً عن القيمة المحايدة أو المتوسطة ، أما تم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل، فإننا ننظر إلى قيمة T (حيث أن الاختبار ذو ذيلين) فإذا كانت موجبة فإن هذا يدل على أن متوسط الإجابات قد زاد عن القيمة ٣ أى أنها قد بلغت درجة الموافقة والأهمية والتأثير ، وإذا كانت قيمة T سالبة فإن هذا يدل على أن متوسط الإجابات أقل من القيمة ٣ أى أنه لم يبلغ الحيز المقبول للموافقة والتأثير .

٢/٢/٥اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis Test لمقارنة فئات الدراسة الثلاث .

ويجرى اختبار كروسكال ويلز لاختبار تساوى العديد من المتوسطات ، ويتم صياغة الفرض العدمى والبديل كالتالى :

الفرض العدمى : تساوى جميع المتوسطات.H0: μ1 = μ2= μ3

الفرض البديل H1: At least two means are different

وتكون قاعدة الحكم بناءً على مستوى المعنوية .Sig أو ما يسمى الـ P-value المحسوب من البرنامج الإحصائى ، فإذا كان مستوى المعنوية أكبر من أو يساوى ٠,٠٥ دل على ذلك على قبول الفرض العدمى القائل بتساوى جميع المتوسطات ، وإذا قل مستوى المعنوية عن ٠,٠٥ دل ذلك على قبول الفرض البديل .

٦-إختبار فروض البحث ونتائج الدراسة الميدانية :

٦/١إختبارات الفرض الأول

الفرض الأصلي :

"لا يترتب على تقييم الأدوات المالية الأساسية مشكلات عند تحديد صافى الربح الخاضع للضريبة"

الفرض البديل :

"يترتب على تقييم الأدوات المالية الأساسية مشكلات عند تحديد صافى الربح الخاضع للضريبة".

وتم اختبار هذا الفرض من خلال التساؤلات من السؤال رقم (١) الي السؤال رقم (٥)

٦/١/١الاختبار الاحصائي لأستفسارات السؤال الأول :

ترميز بيانات السؤال الأول:

تم ترميز استفسارات السؤال الأول كما يتضح من الجدول التالي:

بيان	رئيسي	فرعي
السؤال الاول : يتم إتباع نموذج القيمة العادلة فى تقييم الادوات المالية بغرض المتاجرة ، فما هو المقصود بمفهوم القيمة العادلة من وجهة النظر الضريبية؟	X1	
١. تحديد قيمة الأدوات المالية بغرض المتاجرة على أساس القيمة المعلنة فى سوق الأوراق المالية.		X11
٢. تحديد قيمة الأدوات المالية بغرض المتاجرة على أساس القيمة الأسمية.		X12
٣. تحديد قيمة الأدوات المالية بغرض المتاجرة على أساس قيمة حقوق الملكية للشركة المصدرة للأوراق مقسومة على عدد الأسهم.		X13

تمثلت النتائج المستخرجة من التحليل الاحصائي لاختبار (T) المحسوبه في الجداول التالية :

الجدول رقم (١)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X11	131	4.6947	.5098	4.454E-02
X12	131	2.0840	.4304	3.760E-02
X13	131	2.1450	.5424	4.739E-02

الجدول رقم (٢)

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interva of the Difference	
					Lower	Upper
X11	38.047	130	.000	1.6947	1.6065	1.7828
X12	-24.363	130	.000	-.9160	-.9904	-.8416
X13	-18.041	130	.000	-.8550	-.9487	-.7612

يتضح من تحليل نتائج الجدول رقم (١) السابق أن الاستجابة التي حازت على نسبة اتفاق أكبر من ٨٠% بدرجة موافق تماما عن التساؤل (يتم إتباع نموذج القيمة العادلة فى تقييم الادوات المالية بغرض المتاجرة ، فما هو المقصود بمفهوم القيمة العادلة من وجهة النظر الضريبية؟) بين المشاركين في استيفاء قائمة الاستبيان اكبر من ٤ درجات من ٥ درجات علي مقياس ليكرت وبانحراف معياري 5098. هي العبارة x11 (تحديد قيمة الأدوات المالية بغرض المتاجرة على أساس القيمة المعلنة فى سوق الأوراق المالية). ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج واتجاه (ت) المحسوبه عند مستوى معنوية ٥% بدرجات حرية ١٣٠ أن متوسط الإجابات لا يختلف معنوياً عن القيمة المحايدة أو المتوسطة لجميع المشاركين.... مما يعنى قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل في هذا الاختبار والتي حازت على موافقة جماعية بالنسبة لعبارات السؤال الأول .

٢/١/٦ الاختبار الاحصائي لأستفسارات السؤال الثاني

ترميز بيانات السؤال الثاني :

تم ترميز استفسارات السؤال الثاني كما يتضح من الجدول التالي:

بيان	رئيسي	فرعي
السؤال الثاني : عند قيام المنشأة بتقييم الأدوات المالية بغرض المتاجرة على أساس القيمة العادلة ، ما هى من وجهه نظركم المشكلات الضريبية التى يمكن أن تنشأ ؟	X2	
١. إعفاء أرباح تقييم الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التقييم أو ترحيلها لسنوات تالية **.**		X21
٢. إعفاء أرباح تقييم الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التقييم		X22
٣. إخضاع أرباح تقييم فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التقييم		X23
٤. إخضاع أرباح تقييم الأوراق المالية غير المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التقييم.		X24
٥. إعفاء أرباح تقييم الأوراق المالية غير المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التقييم.		X25
٦. لم يأتى نص صريح فى قانون الضرائب يوضح المعالجة الضريبية للأرباح أوالخسائر الناتجة عن تقييم استثمارات الأوراق المالية وفقا للقيمة العادلة فى نهاية السنة المالية لذلك يطبق نص المادة (١٧).		X26

تمثلت النتائج المستخرجة من التحليل الاحصائي لاختبار (T) المحسوبه في الجداول التالية :

جدول رقم (٣)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X21	131	2.8092	1.0312	9.009E-02
X22	131	3.1450	1.2161	.1062
X23	131	4.0840	.9848	8.604E-02
X24	131	4.0305	1.0447	9.127E-02
X25	131	2.8473	1.0704	9.352E-02
X26	131	4.0534	1.0620	9.279E-02

يتضح من تحليل نتائج الجدول رقم (٣) السابق أن العبارات التي حازت على نسبة اتفاق أكبر من ٨٠% ..... **بدرجة موافق تماما**..... بين المشاركين في استيفاء قائمة الاستبيان .....اكبر من ٤ درجات من ٥ درجات علي مقياس ليكرت ..... وبانحراف معياري يتراوح بين 9848. & 1.0447.عن التساؤل حول **" عند قيام المنشأة بتقييم الأدوات المالية بغرض المتاجرة على أساس القيمة العادلة ، ما هى من وجهه نظركم المشكلات الضريبية التى يمكن أن تنشأ ؟"** وفقا لترتيب تنازلي من اعلي الي أسفل كما يتضح من الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤)
العبارت التي حازت على درجة موافق تماما

الرقم الكودي	الوسط الحسابي	الانحرف المعياري	الاستفسار محل التساؤل
X23	4.0840	.9848	إخضاع أرباح تقييم فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التقييم
X26	4.0534	1.0620	لم يأتي نص صريح فى قانون الضرائب يوضح المعالجة الضريبية للأرباح أوالخسائر الناتجة عن تقييم استثمارات الأوراق المالية وفقا للقيمة العادلة فى نهاية السنة المالية لذلك يطبق نص المادة (١٧).
X24	4.0305	1.0620	إخضاع أرباح تقييم الأوراق المالية غير المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التقييم.

ويوضح الجدول رقم (5) التالي نتائج واتجاه (T) المحسوبه :

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X21	-2.118	130	.036	-.1908	-.3691	-1.26E-02
X22	1.365	130	.175	.1450	-6.52E-02	.3552
X23	12.598	130	.000	1.0840	.9137	1.2542
X24	11.290	130	.000	1.0305	.8500	1.2111
X25	-1.632	130	.105	-.1527	-.3377	3.235E-02
X26	11.353	130	.000	1.0534	.8699	1.2370

ووفقا لإختبار (ت) المحسوبة يتضح أن الاستفسارات عن " **عند قيام المنشأة بتقييم الأدوات المالية بغرض المتاجرة على أساس القيمة العادلة ، ما هى من وجهه نظركم المشكلات الضريبية التى يمكن أن تنشأ ؟**" عند مستوى معنوية ٥% بدرجات حرية ١٣٠ أن متوسط الإجابات لا يختلف معنوياً عن القيمة المحايدة أو المتوسطة لجميع المشاركين .... مما يعنى قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل في هذا الاختبار والتي حازت على موافقة جماعية بالنسبة لعبارات التسؤال الثاني .

٣/١/٦ الاختبار الاحصائي لأستفسارات السؤال الثالث :

ترميز بيانات السؤال الثالث :

تم ترميز استفسارات السؤال الثالث كما يتضح من الجدول رقم (6) التالي:

بيان	رئيسي	فرعي
السؤال الثالث : من وجهه نظركم ، ما هى المعالجة الضريبية للأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية ؟	X3	
١. إعفاء أرباح التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التقييم أو ترحيلها لسنوات تالية .		X31
٢. إعفاء أرباح التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل أو ترحيلها لسنوات تالية .		X32
٣. إخضاع أرباح التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل أو ترحيلها لسنوات تالية .		X33

٤. إخضاع أرباح التصرف فى استثمارات الأوراق المالية غير المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل.		X34
٥. إعفاء أرباح التصرف فى استثمارات الأوراق المالية غير المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل.		X35

اختبار (T) لاختبار مدى جوهرية الفروق بين المشاركين فى الاستبيان

تمثلت النتائج المستخرجة من التحليل الاحصائي لاختبار (T) المحسوبه في الجداول التالية :

جدول رقم (7)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X31	131	4.2595	.9164	8.007E-02
X32	131	2.6870	.8865	7.746E-02
X33	131	2.7710	.9653	8.434E-02
X34	131	4.3435	.8838	7.722E-02
X35	131	2.7099	.9156	7.999E-02

يتضح من تحليل نتائج الجدول رقم (7) السابق أن العبارات التي حازت على نسبة اتفاق أكبر من ٨٠% ..... **بدرجة موافق تماما**..... بين المشاركين في استيفاء قائمة الاستبيان .....اكبر من ٤ درجات من ٥ درجات علي مقياس ليكرت ..... وبانحراف معياري يتراوح بين 9164. & 8838.عن التساؤل حول **" من وجهه نظركم ، ما هى المعالجة الضريبية للأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية ؟"** وفقا لترتيب تنازلي من اعلي الي أسفل كما يتضح من الجدول رقم (8) التالي :

جدول رقم (8)
العبارت التي حازت على درجة موافق تماما

الرقم الكودي	الوسط الحسابي	الانحرف المعياري	الاستفسار محل التساؤل
X34	4.3435	.8838	إخضاع أرباح التصرف فى استثمارات الأوراق المالية غير المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل.
X31	4.2595	.9164	إعفاء أرباح التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التقييم أو

ترحيلها لسنوات تالية .			

ويوضح الجدول رقم (9) التالي نتائج واتجاه (T) المحسوبه :

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X31	15.731	130	.000	1.2595	1.1011	1.4179
X32	-4.041	130	.000	-.3130	-.4662	-.1597
X33	-2.715	130	.008	-.2290	-.3959	-6.22E-02
X34	17.399	130	.000	1.3435	1.1907	1.4963
X35	-3.626	130	.000	-.2901	-.4483	-.1318

ووفقا لإختبار (T) المحسوبة يتضح التساؤل حول **" من وجهه نظركم ، ما هى المعالجة الضريبية للأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف فى الأوراق المالية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية ؟"** عند مستوى معنوية ٥% بدرجات حرية 130 أن متوسط الإجابات لا يختلف معنوياً عن القيمة المحايدة أو المتوسطة لجميع المشاركين .... مما يعنى قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل في هذا الاختبار والتي حازت على موافقة جماعية بالنسبة للعبارات التساؤل الثالث .

٤/١/٦ الاختبار الاحصائى لأستفسارات السؤال الرابع :

ترميز بيانات السؤال الرابع :

تم ترميز استفسارات السؤال الرابع كما يتضح من الجدول رقم (١٠) التالي:

بيان	رئيسي	فرعي
السؤال الرابع : من خلال خبرتكم ، ، ما هى المعالجة الضريبية للأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف فى الأوراق المالية فى الخارج؟	X4	
١. إعفاء الأرباح الرأسمالية التى يحققها شخص إعتبارى مقيم من التصرف فى الأوراق المالية فى الخارج.		X41
٢. إخضاع الأرباح الرأسمالية التى يحققها شخص إعتبارى مقيم من التصرف فى الأوراق المالية فى الخارج.		X42
٣. إعفاء الأرباح الرأسمالية التى يحققها شخص طبيعى مقيم من التصرف فى الأوراق المالية فى الخارج.		X43
٤. إخضاع الأرباح الرأسمالية التى يحققها شخص طبيعى		X44

		مقيم من التصرف فى الأوراق المالية فى الخارج مع إخضاعها بسعر ضريبى مخفض.
X45		٥. إخضاع الأرباح الرأسمالية التى يحققها شخص طبيعى مقيم من التصرف فى الأوراق المالية فى الخارج مع إخضاعها بالأسعار العادية.

اختبار (T) لاختبار مدى جوهرية الفروق بين المشاركين في الاستبيان :

تمثلت النتائج المستخرجة من التحليل الاحصائي لاختبار (T) المحسوبه في الجداول التالية :

جدول رقم (١١)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X41	131	3.0916	1.2917	.1129
X42	131	4.0229	1.0846	9.476E-02
X43	131	3.0763	1.1410	9.969E-02
X44	131	3.8931	1.1913	.1041
X45	131	3.0916	1.2676	.1108

يتضح من تحليل نتائج الجدول رقم (١١) السابق أن العبارة X42 **إخضاع الأرباح الرأسمالية التى يحققها شخص إعتبارى مقيم من التصرف فى الأوراق المالية فى الخارج.** والتي حازت على نسبة اتفاق أكبر من ٨٠% ..... **بدرجة موافق تماما**..... بين المشاركين في استيفاء قائمة الاستبيان .....اكبر من ٤ درجات من ٥ درجات علي مقياس ليكرت ..... وبانحراف معياري 1.0846عن التساؤل حول **" من خلال خبرتكم ، ، ما هى المعالجة الضريبية للأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف فى الأوراق المالية فى الخارج؟"** .

ويوضح الجدول رقم (١٢) التالي نتائج واتجاه (T) المحسوبه :

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
X41	.812	130	.418	9.160E-02	-.1317	.3149
X42	10.794	130	.000	1.0229	.8354	1.2104
X43	.766	130	.445	7.634E-02	-.1209	.2736
X44	8.581	130	.000	.8931	.6872	1.0991
X45	.827	130	.410	9.160E-02	-.1275	.3107

ووفقا لإختبار (T) المحسوبة يتضح أن التساؤل حول **" من خلال خبرتكم ، ، ما هى المعالجة الضريبية للأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف فى الأوراق المالية فى الخارج؟"** عند مستوى معنوية ٥% بدرجات حرية 130 أن متوسط الإجابات لا يختلف معنوياً عن القيمة المحايدة أو المتوسطة لجميع المشاركين .... مما يعنى قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل في هذا الاختبار والتي حازت على موافقة جماعية بالنسبة للعبارات محل التساؤل للسؤال الرابع .

٥/١/٦الاختبار الاحصائي لستفسارات السؤال الخامس :

ترميز بيانات السؤال الخامس :

تم ترميز استفسارات السؤال الخامس كما يتضح من الجدول رقم (١٣) التالي:

جدول رقم (١٣)
استفسارات السؤال الخامس

بيان	رئيسي	فرعي
السؤال الخامس : عند قيام المنشأة بتقييم الأدوات المالية المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة، ما هى من وجهه نظركم المشكلات الضريبية التى يمكن أن تنشأ ؟	X5	
١. عدم خضوع أرباح تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع نظرا لأن المعيار تطلب تسجيلها ضمن حقوق الملكية ولم تدرج فى قائمة الدخل		X51
٢. خضوع أرباح تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع نظرا لأن الإقرار اضاف إلى صافى الربح المحاسبى الأرباح التى سجلت		X52
٣. عند حدوث اضمحلال فى قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع تدرج فى قائمة الدخل وبالتالى يخصم من وعاء الضريبة وفقا لنص المادة (١٧)		X53

٤. عند حدوث اضمحلال فى قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع تدرج فى قائمة الدخل ولكن يجب ألا يخصم من وعاء الضريبة إذا كأنت أرباح التقييم لم تخضع للضريبة		X54
٥. عند بيع الاستثمارات المتاحة للبيع فإن أرباح أو خسائر بيع الاستثمارات المتاحة للبيع المقيدة فى سوق الأوراق المالية لا تؤثر على وعاء الضريبة طبقا للمادة (٣١) والمادة (٥٠)		X55
٦. عند بيع الاستثمارات المتاحة للبيع فإن أرباح أو خسائر بيع الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية تدخل فى وعاء الضريبة		X56
٧. إذا كنت ترى إخضاع أرباح أو خسائر بيع الاستثمارات المتاحة للبيع لذلك يدخل فى وعاء الضريبة الفرق بين القيمة العادلة وتكلفة إقتناء هذه الأوراق		X57
٨. إذا كنت ترى إخضاع أرباح أو خسائر بيع الاستثمارات المتاحة للبيع لذلك يدخل فى وعاء الضريبة الفرق بين القيمة العادلة وقيمة هذه الاستثمارات فى بداية العام		X58

اختبار (T) لاختبار مدى جوهرية الفروق بين المشاركين في الاستبيان :

تمثلت النتائج المستخرجة من التحليل الاحصائي لاختبار (T) المحسوبه في الجداول التالية :

جدول رقم (١٤)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X51	131	4.1298	.9064	7.919E-02
X52	131	2.7786	.9868	8.621E-02
X53	131	4.0687	.9860	8.615E-02
X54	131	3.4885	1.0105	8.828E-02
X55	131	2.8015	1.0482	9.158E-02
X56	131	4.1527	.9565	8.357E-02
X57	131	4.0992	.9018	7.879E-02
X58	131	2.8397	1.0511	9.184E-02

يتضح من تحليل نتائج الجدول رقم (١٤) السابق أن العبارات التي حازت على نسبة اتفاق أكبر من ٨٠% ..... **بدرجة موافق تماما**..... بين المشاركين في استيفاء قائمة الاستبيان .....اكبر من ٤ درجات من ٥ درجات علي مقياس ليكرت ..... وبانحراف معياري يتراوح بين 9565. & 9860. عن التساؤل حول **" عند قيام المنشأة بتقييم الأدوات المالية المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة، ما هى من**

وجهه نظركم المشكلات الضريبية التى يمكن أن تنشأ ؟" وفقا لترتيب تنازلي من اعلي الي أسفل كما يتضح من الجدول رقم (15) التالي :

جدول رقم (15)
العبارت التي حازت على درجة موافق تماما

الرقم الكودي	الوسط الحسابي	الانحرف المعياري	الاستفسار محل التساؤل
X56	4.1527	.9565	عند بيع الاستثمارات المتاحة للبيع فإن أرباح أو خسائر بيع الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية تدخل فى وعاء الضريبة
X51	4.1298	.9064	عدم خضوع أرباح تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع نظرا لأن المعيار تطلب تسجيلها ضمن حقوق الملكية ولم تدرج فى قائمة الدخل
X57	4.0992	.9018	إذا كنت ترى إخضاع أرباح أو خسائر بيع الاستثمارات المتاحة للبيع لذلك يدخل فى وعاء الضريبة الفرق بين القيمة العادلة وتكلفة إقتناء هذه الأوراق
X53	4.0687	.9860	عند حدوث اضمحلال فى قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع تدرج فى قائمة الدخل وبالتالى يخصم من وعاء الضريبة وفقا لنص المادة (١٧)

ويوضح الجدول رقم (16) التالي نتائج واتجاه (T) المحسوبه :

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X51	14.267	130	.000	1.1298	.9731	1.2864
X52	-2.568	130	.011	-.2214	-.3919	-5.08E-02
X53	12.406	130	.000	1.0687	.8983	1.2391
X54	5.534	130	.000	.4885	.3139	.6632
X55	-2.167	130	.032	-.1985	-.3797	-1.73E-02
X56	13.792	130	.000	1.1527	.9873	1.3180
X57	13.952	130	.000	1.0992	.9434	1.2551
X58	-1.746	130	.083	-.1603	-.3420	2.138E-02

ووفقا لإختبار (ت) المحسوبة يتضح أن " التساؤل حول **" عند قيام المنشأة بتقييم الأدوات المالية المتاحة للبيع على أساس القيمة العادلة، ما هى من وجهه نظركم المشكلات الضريبية التى يمكن أن تنشأ ؟"** عند مستوى معنوية ٥% بدرجات حرية 130 أن متوسط الإجابات لا يختلف معنوياً عن القيمة المحايدة أو المتوسطة لجميع المشاركين ....

مما يعنى قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل في هذا الاختبار والتي حازت على موافقة جماعية بالنسبة للعبارات محل التساؤل .

٢/٦ إختبارات الفرض الثانى

الفرض الأصلى :

"لا يترتب على تقييم المشتقات المالية مشكلات عند تحديد صافى الربح الخاضع للضريبة".

الفرض البديل :

" يترتب على تقييم المشتقات المالية مشكلات عند تحديد صافى الربح الخاضع للضريبة".

وتم اختبار هذا الفرض من خلال التساؤلات من السؤال رقم (٦) والسؤال رقم (٧)

١/٢/٦ الاختبار الاحصائى لأستفسارات السؤال السادس :

ترميز بيانات السؤال السادس:

تم ترميز استفسارات السؤال السادس كما يتضح من الجدول (١٧) التالي:

بيان	رئيسي	فرعي
السؤال السادس : عند قيام المنشأة بتقييم المشتقات المالية على أساس القيمة العادلة، ما هى من وجهه نظركم المعالجة الضريبية المناسبة ؟	X6	
١. إخضاع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المخصصة لأغراض المتاجرة للضريبة نظراً لأنها تدرج ضمن قائمة الدخل.		X61
٢. عدم إخضاع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المخصصة لأغراض المتاجرة للضريبة نظراً لأنها أرباح أو خسائر غير محققة		X62

X63		٣. إخضاع التغير في القيمة العادلة لمشتقات تغطية القيمة العادلة للضريبة نظراً لأنها تدرج ضمن قائمة الدخل.
X64		٤. عدم إخضاع التغير في القيمة العادلة لمشتقات تغطية التدفقات النقدية للضريبة نظراً لأنها أرباح أو خسائر غير محققة وتدرج ضمن حقوق الملكية
X65		٥. إخضاع التغير في القيمة العادلة لمشتقات تغطية التدفقات النقدية للضريبة طبقا لما ورد بالإقرار الضريبى.

تمثلت النتائج المستخرجة من التحليل الاحصائي لاختبار (T) المحسوبه في الجداول التالية :

الجدول رقم (18)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X61	131	3.9924	1.0488	9.163E-02
X62	131	2.6107	.9967	8.708E-02
X63	131	3.7023	1.0862	9.491E-02
X64	131	3.7099	1.1993	.1048
X65	131	2.9389	1.0433	9.116E-02

الجدول رقم (19)

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X61	10.830	130	.000	.9924	.8111	1.1737
X62	-4.471	130	.000	-.3893	-.5616	-.2170
X63	7.400	130	.000	.7023	.5145	.8900
X64	6.775	130	.000	.7099	.5026	.9172
X65	-.670	130	.504	-6.11E-02	-.2414	.1193

يتضح من تحليل نتائج الجدول رقم (18) السابق أن الاستجابة التي حازت على نسبة اتفاق تقترب من ٨٠% **بدرجة موافق تماما** عن التساؤل (**عند قيام المنشأة بتقييم المشتقات المالية على أساس القيمة العادلة، ما هى من وجهه نظركم المعالجة الضريبية المناسبة ؟)** بين المشاركين في استيفاء قائمة الاستبيان علي مقياس ليكرت وبانحراف معياري 10844. هي العبارة x61 ''**إخضاع الأرباح أو الخسائر الناتجة**

عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المخصصة لأغراض المتاجرة للضريبة نظراً لأنها تدرج ضمن قائمة الدخل ،،. ويوضح الجدول رقم (١٩) نتائج واتجاه (T) المحسوبه عند مستوى معنوية ٥% بدرجات حرية ١٣٠ أن متوسط الإجابات لا يختلف معنوياً عن القيمة المحايدة أو المتوسطة لجميع المشاركين.... مما يعنى قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل في هذا الاختبار والتي حازت على موافقة جماعية بالنسبة لعبارات السؤال السادس .

٢/٢/٦ الاختبار الاحصائي لأستفسارات السؤال السابع :

ترميز بيانات السؤال السابع :

تم ترميز استفسارات السؤال الخامس كما يتضح من الجدول رقم (٢٠) التالي:

جدول رقم (٢٠)
استفسارات السؤال السابع

بيان	رئيسي	فرعي
السؤال السابع : عند قيام المنشأة بتقييم العقود المستقبلية بالقيمة العادلة، ما هى من وجهه نظركم المعالجة الضريبية المناسبة ؟	X7	
١. إخضاع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عن تقييم العقود المستقبلية فى حالة التغطية بإعتبارها أرباحاً خاضعة للضريبة		X71
٢. عدم إخضاع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تقييم العقود المستقبلية فى حالة التغطية نظراً لأنها أرباح أو خسائر غير محققة		X72
٣. إخضاع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عن تقييم العقود المستقبلية فى حالة المضاربة بإعتبارها أرباحاً خاضعة للضريبة وتخضع بسعر الضريبة العادى		X73
٤. إخضاع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عن تقييم العقود المستقبلية فى حالة المضاربة بإعتبارها أرباحاً خاضعة للضريبة وتخضع بسعر ضريبة مخفض		X74
٥. عدم إخضاع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تقييم العقود المستقبلية فى حالة المضاربة نظراً لأنها أرباح أو خسائر غير محققة		X75

اختبار (T) لاختبار مدى جوهرية الفروق بين المشاركين في الاستبيان :

تمثلت النتائج المستخرجة من التحليل الاحصائي لاختبار (T) المحسوبه في الجداول التالية :

جدول رقم (٢١)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X71	131	2.9771	1.1126	9.721E-02
X72	131	3.7634	1.0730	9.375E-02
X73	131	3.8168	1.0510	9.183E-02
X74	131	3.0000	1.0303	9.002E-02
X75	131	3.7634	1.1558	.1010

جدول رقم (٢٢)

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X71	-.236	130	.814	-2.29E-02	-.2152	.1694
X72	8.143	130	.000	.7634	.5779	.9488
X73	8.895	130	.000	.8168	.6351	.9985
X74	.000	130	1.000	.0000	-.1781	.1781
X75	7.559	130	.000	.7634	.5636	.9631

يتضح من تحليل نتائج الجدول رقم (٢١) السابق أن الاستجابة التي حازت على نسبة اتفاق تقترب من ٨٠% **بدرجة موافق تماما** عن التساؤل (**عند قيام المنشأة بتقييم العقود المستقبلية بالقيمة العادلة، ما هى من وجهه نظركم المعالجة الضريبية المناسبة ؟**) بين المشاركين في استيفاء قائمة الاستبيان علي مقياس ليكرت

وبانحراف معياري 10510. هي العبارة x73 '' **إخضاع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عن تقييم العقود المستقبلية فى حالة المضاربة بإعتبارها أرباحاً خاضعة للضريبة وتخضع بسعر الضريبة العادى ،،.** ويوضح الجدول رقم (22) نتائج واتجاه (T) المحسوبه عند مستوى معنوية ٥% بدرجات حرية ١٣٠ أن متوسط الإجابات لا يختلف معنوياً عن القيمة المحايدة أو المتوسطة لجميع المشاركين....

مما يعنى قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل في هذا الاختبار والتي حازت على موافقة جماعية بالنسبة لعبارات السؤال السابع .

النتائج والتوصيات

أولا: نتائج البحث:

تبين من خلال الإطار النظرى والتحليل الإحصائى النتائج الآتية:

١- يتمثل مفهوم القيمة العادلة من وجهه النظر الضريبية فى تحديد قيمة الإستثمارات المالية على أساس القيمة المعلنة فى سوق الأوراق المالية.

٢- المشكلات الضريبية التى يمكن أن تنشأ من اتباع القيمة العادلة فى تقييم الاستثمارات المالية مرتبة وفقاً لأهميتها كانت على النحو التالى :

- التعارض بين نص المعيار رقم (٢٦) حيث يتم تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة عن نص المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب والتى ترى تقييم تلك الأوراق بالتكلفة.
- تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وإدراج أرباح التقييم فى حقوق الملكية بينما ينص الإقرار على إضافة أرباح التقييم إلى صافى الربح الخاضع للضريبة.
- عند بيع الأوراق المالية المتاحة للبيع يتم تحديد الفرق الذى يؤثر فى صافى الربح الضريبى على أساس الفرق بين القيمة العادلة وتكلفة إقتناء هذه الأوراق لأن التغيرات السابقة فى قيمة الأوراق المالية قد حملت على حقوق الملكية ، بينما تم إضافة هذه التغيرات إلى صافى الربح فى الإقرار الضريبى.
- تقييم الأوراق المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وإدراج أرباح التقييم فى حقوق الملكية وبالتالى سوف لايخضع للضريبة بينما ينص الإقرار على إضافة أرباح التقييم إلى صافى الربح الخاضع للضريبة.
- مدى خضوع الفروق الناتجة عن تقييم الادوات المالية المشتقة.
- مدى خضوع الفروق الناتجة عن التحويلات بين الفئات المختلفة للإستثمارات المالية.

ثانيا: توصيات البحث:

يوصى الباحث :

١- إعفاء الأرباح الناتجة عن التصرف فى تلك الاستثمارات والأرباح الناتجة عن تقييمها فى نهاية العام بالقيمة العادلة.

٢- تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة

٣- عدم إخضاع أرباح تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع للضريبة نظراً لأنها أرباح غير محققة.

٤- يتم تحميل قيمة الإضمحلال فى قيمة الأوراق المالية المتاحة للبيع على قائمة الدخل.

٥- إذا لم يتم إضافة التغيرات فى قيمة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى صافى الربح الوارد بالإقرار الضريبى ، يتم تحديد الفرق الناتج عن بيع تلك الأوراق بالفرق بين القيمة العادلة وتكلفة إقتناء هذه الأوراق.

٦- إذا تم إضافة التغيرات فى قيمة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى صافى الربح الوارد بالإقرار الضريبى ، يتم تحديد الفرق الناتج عن بيع تلك الأوراق بالفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لتلك الأوراق

٧- إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لمشتقات تغطية مخاطرالتدفقات النقدية ضمن حقوق الملكية.